وهو قادر ان ينصره اذ له الله على رؤس الخلايق يوم القيامة
ويدفع الصايل بالاخف فالاخف ان امكن دفعه بكلام
او استغاثة حرم الدفع بالضرب او يضرب بيد حرم بسوط او بسوط
او يعصي حر يعصي او يقطع عضو حرم قتله لان ذلك جوز للضرورة ولاه
ضرورة في الاقل مع امكان تحصيل المقصود بالاسهل وفايدة
هذا الترتيب انه متى خالف وعدل الى رتبة مع امكان الاكتفا
بما دونها ضمن ويستثني من الترتيب ما لو التحم القتال بينهما
واشتد الامر عن الضبط سقط مراعات الترتيب كما ذكره الامام في
قتال البغاة وما لو كان الصايل يندفع بالسوط والعصي والمصول
عليه لا يجد الا السيف فالصحيح ان له الضرب به لانه لا يمكنه الدفع
الا به وليس بمقصر في ترك استصحاب السوط ونحوه وعلى هذا الترتيب
ان امكن المصول عليه هرب او التجا لحصن او جماعة فالمذهب
وجوبه وتحريم قتال لانه مامور بتخليص نفسه بالاهون فالاهون
وما ذكر اسهل من غيره فلا يعدل الى الاشد ثم شرع في القسم
الثاني وهو ما تتلفه البهايم فقال وعلى راكب الدابة وسايقها
وقايدها سواء كان مالكا او مستاجرا او غاصبا ضمان ما اتلفته
دابته اي التي يده عليها بيدها او رجلها او غير ذلك نفسا ومالا تلفته
ليلا او نهارا لانها في يده وعليه تفهدها وحفظها ولانه اذا اه او حنكها
كان معها كان فعلها منسوبا اليه والانسب اليها كالكلب اذا ارسله
صاحبه وقتل الصيد حل وان استرسل بنفسه فلا في نهاية وغيرها
ولو كان معها سايق وقايد مع راكب فعلى يختص الضمان بالراكب
او يجب اثلاثا وجهان ارجحهما الاول ولو كان عليها راكبان فعلى
اصحهما الاول لان اليد لهما تنبيه حيث اطلق ضمان النفس
في هذا الباب فهو على العاقلة كحفر البير وسيستثني من

اطلاقه

اطلاقه صور الاولى لو ركبها اجنبي بغير اذن الولي صبيا او مجنونا
فاتلفت شيا فالضمان على الاجنبي الثانية لو ركب الدابة فنخسها
انسان بغير اذنه كما قيده البغوي فرمحت واتلفت شيا فالضمان
على الناخس فان اذن الراكب في النخس فالضمان عليه الثالثة لو
غلبته دابته فاستقبلها انسان فردها فاتلفت في انهزامها شيا
ضمنه الراكب لو سقطت الدابة ميتة فتلف بها شي لم يضمنه
وكذا لو سقط هو ميتا على شي واتلفه لا ضمان عليه
قال الزركشي وينبغي ان يلحق بسقوطها ميتة سقوطها بمرض
او عارض كريح شديد ونحو الخامسة لو كان مع الدواب راع نهارا
ريح وظلم النهار فتفرقت الدواب فوقعت في زرع فافسدته فلا
ضمان على الراعي في الاظهر للغلبة كما لو تدبيره او انفلتت دابته
من يده فافسدت شيا بخلاف ما لو تفرقت الغنم لتوهم فيضمن
ولو انقع ميت فتكسر بسببه شي لم يضمنه بخلاف طفل سقط على شي
لان له فعلا بخلاف الميت ولو بالت دابته او راثت بممشاة بطريق
ولو واقفة فتلف به نفس او مال فلا ضمان كما في المنهاج كاصله لان
الطريق لا تخلو عن ذلك والمنع من الطريق لا سبيل اليه وهذا هو
المعتمد وان نازع في ذلك المتاخرون وانما يضمن صاحب الدابة
ما اتلفته دابته اذا اليد قصر صاحب المال فيه فان قصر بان وضع
المال بطريق او عرضه للدابة فلا يضمنه لانه المضيع لماله وان كانت
الدابة وحدها فاتلفت زرعا او غيره نهارا لم يضمن صاحبها او ليلا
ضمن بذلك لتقصيره بارسالها ليلا بخلافه نهارا للخبر الصحيح في
ذلك رواه ابو داود وغيره وهو على وفق العادة في حفظ الزرع ونحوه
نهارا والدابة ليلا ولو تعود اهل البلد ارسال الدواب وحفظ الزرع
ليلا دون النهار انعكس الحكم فيضمن مرسلها ما اتلفته نهارا دون
الليل اتباعا لمعنى الخبر والعادة ومن ذلك يوخذ ما جرت به البلد في بلاد